دور المشاريع الصناعية الصغيرة في رفع المستوى المعاشي للأسر النازحة في قضاء الصدر للعام 2013

م د. وسن كريم عبد الرضا م د. سلام فاضل
جامعة بغداد / كلية التربية / أبن رشد للعلوم الإنسانية

الملخص

تعد الصناعات الصغيرة حجر الأساس في عملية التنمية الصناعية وتدخل الصناعات الصغيرة كعملية أساسية في حلقات التصنيع حيث تظهر وتزيد أهميتها في البلدان النامية ومنها العراق من خلال إسهامها بدور فعال في تدعيم وتنويع الهيكل الصناعي وتدعم زيارة الإنتاج الصناعي وتحقيق التوازن في التنمية بين الريف والحضر عن طريق التوزيع المكاني لمشروعاتها في المدن والمناطق الريفية وتحسين الدخول وتشجيع المدخرات الخاصة لذا فهي من الحلول الأساسية في استيعاب الأيدي العاملة ورفع المستوى ألمعاشي وتخفيض معدلات البطالة ومن هنا فأن هذه الصناعات تلعب دوراً بارزاً في رفع المستوى ألمعاشي للأسر النازحة عبر اختلاف هذه الصناعات ولهذا تأتي هذه الدراسة ضمن هذا الإطار وخاصة أن الدولة تهتم في خططها أن تدعم المشروعات الصناعية الصغيرة لترفع من إمكانيات تلك الأسر وبهذا تصبح خلال المرحلة القادمة أحد الركائز الأساسية للتنمية الصناعية في البلد .

مقدمة:

تعد الصناعات الصغيرة حجر الأساس في عملية التنمية الصناعية وتدخل الصناعات الصغيرة كعملية أساسية في حلقات التصنيع حيث تظهر وتزيد أهميتها في البلدان النامية ومنها العراق من خلال إسهامها لدورها الفعال في تدعيم وتنويع الهيكل الصناعي وتدعم زيارة الإنتاج الصناعي وتحقيق التوازن في التنمية بين الريف والحضر عن طريق التوزيع المكاني لمشروعاتها في المدن والمناطق الريفية وتحسين الدخول وتشجيع المدخرات الخاصة لذا فهي من الحلول الأساسية في استيعاب الأيدي العاملة ورفع المستوى ألمعاشي وتخفيض معدلات البطالة ومن هنا فأن هذه الصناعات تلعب دوراً بارزاً في رفع المستوى ألمعاشي للأسر النازحة عبر اختلاف هذه الصناعات ولهذا تأتي هذه الدراسة ضمن هذا الإطار وخاصة أن الدولة تهتم في خططها أن تدعم المشروعات الصناعية الصغيرة لترفع من إمكانيات تلك الأسر وبهذا تصبح خلال المرحلة القادمة أحد الركائز الأساسية للتنمية الصناعية في البلد.

مشكلة البحث:-

يثار التساؤل حول مدى مساهمة المشاريع الصناعية الصغيرة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية ولاسيما رفع المستوى المعاشي للأسر النازحة ،وما هي المعوقات والصعوبات التي تواجها تلك الصناعات ؟ وهل أن المشاريع القائمة في منطقة الدراسة ذات فعالية في نشاط صناعي معين دون غيرة ؟

فريضة البحث:-

في محاولة للإجابة عن هذا التساؤل والذي يعبر عن مشكلة البحث في الفرضية التي مفادها إن المستوى ألمعاشي للأسر النازحة يتأثر بعوامل عدة أكثرها أهمية السياسات الاقتصادية للدول في هذا المجال والمتمثلة في توفير القروض لفتح مشاريع صناعية صغيرة أو على الأقل هو عامل حاسم في رفع المستوى ألمعاشي لهم. فضلا عن عوامل تعود الى طبيعة العملية الانتاجية الصناعات الصغيرة نفسها.

منهجية البحث:-

اعتمد البحث على أسلوب الإحصاء الوصفي التحليلي من خلال التعرف على مفهوم الأسرة النازحة وصيغة المشاريع الصناعية الصغيرة فيها ولاسيما في منطقة الدراسة .

ولتحقيق هذا الهدف تم توزيع (500) استمارة استبانة على المستفيدين من القروض في أنشاء المشاريع الصناعية الصغيرة التي أنتجت داخل حدود القضاء الصدر. تم اعتماد (300) استمارة فقط لاحتوائها على معلومات تامة وصحيحة .

منطقة الدراسة

يعد قضاء الصدر جزءاً من مدينة بغداد الكبرى بحسب حدود أمانة بغداد ، إذ يشمل قضاء الصدر (الثورة سابقاً) بحدوده الإدارية الممتدة في القسم الشمالي الشرقي من بغداد ويتحدد فلكياً بين دائرتي عرض (33,10° – 33,25°) شمالاً وخطي طول (44,20°– 44,30°) شرقاً، وتمتد على شكل مستطيل من الشمال الشرقي إلى الجنوب الغربي من مدينة بغداد ومن قناة الجيش غرباً نحو السدة الترابية شرقاً ويحدها من الجنوب ناحية بغداد الجديدة ، ومن الشمال قضاء الأعظمية متمثلة بحدود مدينة الشعب أنظر خريطة (1) . [1]

خريطة (2)
التقسيم الإداري لقضاء الصدر

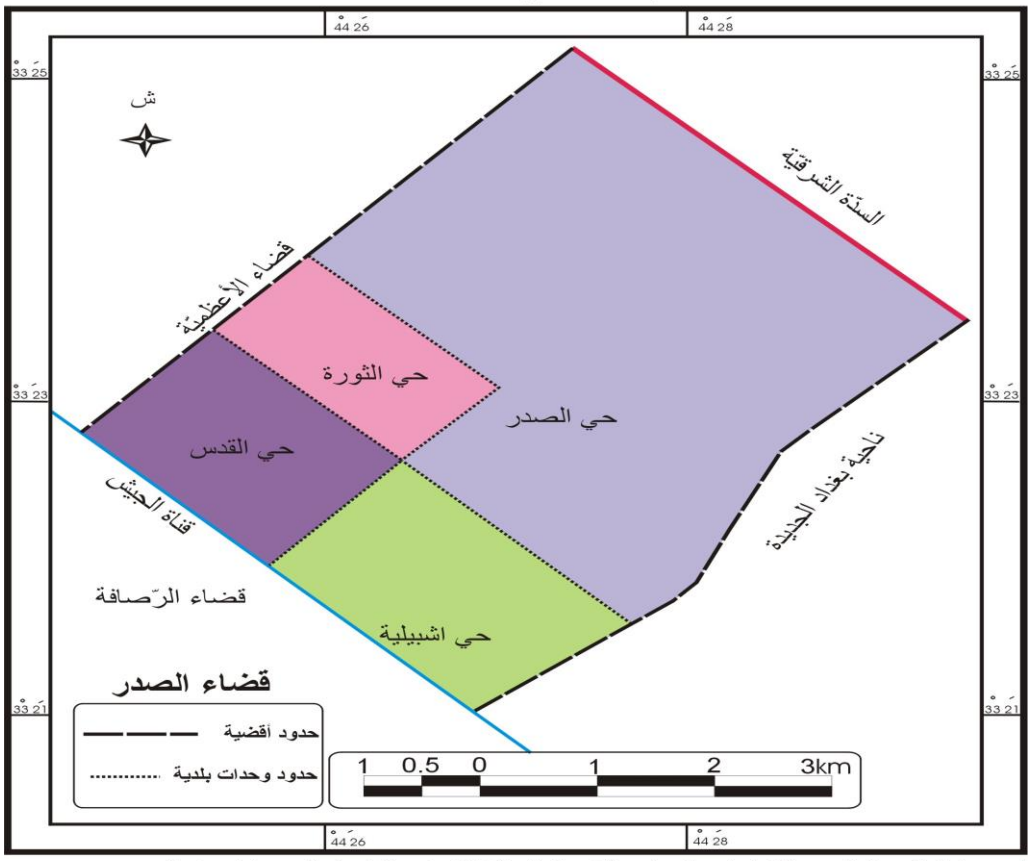

المصدر/ بلدية مدينة الصدر الثانية، قسم التصاميم الهندسية، شعبة GIS، خريطة قضاء الصدر لعام ٢٠١٠.

أولاً:- مفهوم الصناعات الصغيرة والأسرة النازحة

1- مفهوم الصناعات الصغيرة :

يمكن القول أنه لا يوجد في أدبيان الصناعة تعريف موحد وشامل للصناعات الصغيرة بل هناك نوعاً من التعدد في تعريف الصناعات الصغيرة ، وذلك لأن مفهوم ((الحجم الصغير)) يعد مفهوماً يختلف من دولة لأخرى وفقاً لذلك تتباين معاييرها ((الصناعات الصغيرة)) من بلد لآخر والذي يعتمد على نمط و مرحلة التطور وإمكانياتها المادية والتقنية .

وهناك العديد من المعايير التي يمكن إن يتم بها تعريف الصناعات الصغيرة وأكثر المعايير استخداماً لغرض تصنيف الصناعات الصغيرة هي (رأس المال ، الأيدي العاملة وحجم المبيعات) على الرغم من ذلك فأن هذه المعايير من حيث أحجامها وأعدادها نجدها تختلف من دولة إلى أخرى وخاص في الدول النامية ويشير الجدول (1) [2] إلى بعض المعايير وأحجامها المستخدمة في تحديد الصناعات الصغيرة في بعض الدول .

جدول (1)

المعايير المستخدمة في تعريف الصناعات الصغيرة في دول نامية ومتقدمة .

الدولة	العمالة (عامل)	رأس المال
اليونان	9	5000 دولار
مصر	35	100,000 جنيه
ألمانيا	49	250,000 دولار
اليابان	100	200,000 دولار
امريكا	250	400,000 دولار
العراق	10	5,000,000 دينار

في حين أعتمد الباحثان في تحديد الصناعات الصغيرة على تصنيف وزارة الصناعة والمعادن في البلد للصناعات الصغيرة التي يعمل بها أقل من (10)عامل وبرأس مال مقداره(5,000,000) دينار[3] .

وتعرف الصناعات الصغيرة لدى منظمة العمل الدولية (ILD) بأنها تظم وحدات صغيرة الحجم جداً (VERY SMALL SCDE UNITS) تنتج وتوزع سلعاً وخدمات وتتألف غالباً من منتجين مستقلين يعملون لحسابهم الخاص في المناطق الحضرية في البلدان النامية وبعضها يعتمد على العمل من داخل العائلة ، والبعض قد يستأجر عمالاً أو حرفيين ، ومعظمها يعمل برأس مال ثابت صغير جداً وتستخدم كعمالة ذات مستوى منخفض وعادة ما تكتسب دخولاً غير منتظمة وتهيئ فرص عمل غير مستقرة [4].

في حين تعرف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو) الصناعات الصغيرة ((هي مجموعة المشروعات التي تقوم بالإنتاج على نطاق صغير ويستخدم رؤوس أموال صغيرة وتوظف عدداً محدداً من الأيدي العاملة وتتبع أساليب إنتاجية حديثة ويغلب على نشاطها الآلية)).[5]

2- خصائص الصناعات الصغيرة :-

للصناعات الصغيرة مجموعة من الخصائص التي تميزها وتعطيها القدرة هي :-

أ- أن النمط التقني المستخدم في الصناعات الصغيرة أكثر ملائمة لظروف البلدان النامية ومنها العراق فتكون بسيطة وتكلفتها بالنقد منخفضة بالمقارنة بالنفقات للصناعة الأخرى .

ب-أن الخامات المرتبطة لهذه الصناعات غالباً ما تكون متوفرة محلياً داخل البلاد والمهارات العمالية المطلوبة لها بسيطة وتنخفض فيها الحاجة إلى إعداد وتدريب العمال .

ت-تتحمل الصناعات الصغيرة بمرونة أكبر من الصناعات المتوسطة والكبيرة عمليات التقلبات والتغيرات في الظروف الاقتصادية.

ث-المشاريع الصغيرة كثيراً ما ترتبط بالعائلة فتوفر فرص لأفرادها من الرجال والنساء كباراً وصغاراً مما يساهم في زيادة دخل العائلة بشكل لا يتحقق بطريقة أخرى وهذا هو فحوى البحث قيد الدراسة .

ج- الصناعات الصغيرة تسهم في خلق فرص أكثر للعمل بالمقارنة مع غيرها ويستوعب نسبه أكبر من قوى العمل و الأيدي العاملة دون الالتزام بمؤهلات دراسية أو شهادات لكونها تستخدم تقنيات بسيطة مكثفة للعمل نسبياً.

3- مفهوم الأسرة النازحة :-

ظهرت الحاجة إلى معايير دولية لحماية النازحين داخلياً في التسعينات من القرن العشرين عندما بدأ الازدياد السريع في أعداد الأشخاص الذين شردوا من ديارهم داخل بلدانهم نتيجة النزاع المسلح والصراع العرقي وانتهاك حقوق الإنسان وعندما بدأت الإحصائيات الخاصة بهم في عام 1982م ، كان عدد الأشخاص النازحين داخلياً (1,2) مليون شخص في (11) بلد بحلول عام 1995 يقدر بما يتراوح 20الى 25 مليون شخص في أكثر من (40) بلد أي أنهم صاروا ضعف عدد الأشخاص اللاجئين تقريباً. (6)

يلاحظ إن النزوح لا يندرج تحت مفهوم الهجرة الاختيارية للمواطن داخل وطنه أو وفوده من منطقة إلى أخرى على الرغم من تشابههما في عدم العبور لحدود دولة أخرى فالنزوح يختلف عن الهجرة لأنه يتم قسراً بلا رغبة و اختيار من فرد أو لجماعة . كما أنه قد يحدث فجأة دون سابق تخطيط ، والنزوح قد يكون شاملاً وذلك بأن تنزح قبائل بأكملها دون أن يحمل هؤلاء النازحون ما يكفيهم من احتياجاتهم المادية أو العينية ، أما الهجرة فأنها تتم عن سابق تمعن وتفكير وقد تكون هجرة فردية أو جماعية وللمرء أن يختار ما يحمله معه من مستلزمات أو ما لا يحمله ، فليس هنالك مهدد لحياته ، والهجرة تتم عبر مراحل مما يسهل امتصاصها واستيعابها في موطن الاستقبال وإحلالها وتعويضها في الموطن الأصلي الذي جاءت منه العناصر المهاجرة على عكس النزوح الذي يعجز المجتمعات فيه عن استيعاب كل الإعداد النازحة مرة واحدة مما يفوق مقدرة المجتمع فيؤدي ذلك إلى إفرازات سالبة في المناطق المستقبلة ، ويستفيد الأشخاص النازحون داخلياً كغيرهم من الأشخاص من الحماية القانونية للقانون الدولي لحقوق الإنسان ويستفيدون في أوضاع النزاع المسلح من القانون الدولي الإنساني غير أنه بالرغم من أن الأشخاص النازحين داخلياً يستمرون في الاستفادة من الحماية الدولية التي تكلفها جميع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان والقانون الإنساني ، فأنهم لا يستفيدون من الحماية المتخصصة لقانون اللاجئين الدولي لأنهم لم يعبروا حدود دولية (7)

3-1 تعريف النازح داخلياً :-

الأشخاص النازحون داخلياً هم الأشخاص أو جماعات الأشخاص الذين أرغموا أو اضطروا إلى الهروب أو ترك ديارهم أو أماكن أقامتهم المعتادة ، وبصفة خاصة نتيجة أو رغبة في تجنب آثار الصراع المسلح أو أوضاع العنف العام أو انتهاكات حقوق الإنسان أو الكوارث الطبيعية أو التي من صنع الإنسان والذين لم يعبروا الحدود الدولية المعترف بها لأحدى البلدان .

من المهم أن نؤكد لا يوجد تعريفاً قانونياً للأشخاص النازحين داخلياً إذ لا يؤدي تحول المرء إلى نازح داخل بلده الأصلي أو بلد أقامته المعتاد إلى إسباغ أي وضع قانوني خاص عليه بنفس المعنى الذي يتحقق عندما يصبح لاجئاً مثلاً ، ويرجع ذلك إلى إن الحقوق والضمانات التي يحق للأشخاص النازحين داخلياً التمتع بها تنشأ من حقيقة أنهم بشر ومواطنون أو سكان مقيمون لهم حالة خاصة ، وتنشأ تلك الحقوق والضمانات من الاحتياجات الخاصة وجوانب الاستضعاف غير المألوفة التي تنجم عن كونهم نازحين . (8)

3-2 الفرق بين النازحين واللاجئين :-

اللاجئ : هو شخص يوجد نتيجة خوف له ما يبرره من الاضطهاد لأسباب عرقية أو دينية أو جنسية أو عضوية جماعة اجتماعية معينة أو رأي سياسي معين خارج وطنه الأم وغير قادر نتيجة تلك المخاوف أو غير راغب في التمتع بحماية تلك الدولة ، وتعد متطلبات الحصول على وضع اللاجئ طبقاً لاتفاقية اللاجئين لعام 1951م دقيقة ومحدودة ، إذ لابد أن يكون هناك خوف له ما يبرره من الاضطهاد وأن يرتبط هذا الخوف بأحد الأسباب العديدة المذكورة ، ويعد تعريف الأشخاص النازحين داخلياً أكثر أتساعا ويشمل على سبيل المثال الكوارث الطبيعية أو التي من صنع الإنسان . (9)

يصبح الشخص لاجئاً فقط عندما يعبروا حدوداً دولية بينما يضل الشخص النازح داخلياً داخل حدود بلده ، ويقوم الوضع القانوني للاجئ على أساس وثيقة قانونية دولية بينما لا توجد وثيقة مماثلة ملزمة لتعريف النازح داخلياً ، يعرض النزوح ضحاياه لأخطار جسيمة بسبب التميز وسوء المعاملة والإهمال ومن ثم يجب إن يستخدم النزوح كمؤشر لجوانب الاستضعاف المحتملة للسكان المدنيين ، ويعد الأشخاص النازحون داخلياً عادة من الجماعات المهملة ويتطلب الأمر تقييم النزوح الداخلي على أساس تعريف الشخص النازح داخلياً لضمان عدم سقوط أي جماعة نازحة في داخل ثغرات وينبغي تقييم احتياجات الأشخاص النازحين داخلياً بشكل منتظم في كافة مراحل النزوح في حالات الطوارئ ، أو ما بعد حالات الطوارئ أو العودة أو أعادة التوطين ، غير أن تعريف الشخص النازح داخلياً لا يمكن استخدامه دائماً كوسيلة لتعريف الجماعات المستهدفة لبرامج المساعدة أو الحماية ، ما دام الأشخاص النازحون داخلياً لا يمثلون

مجموعة متجانسة (أنظر الشكل (1) ، وعلى أساس التقييم يقترح أن يستهدف أولئك الأشخاص النازحون داخلياً ممن لديهم جوانب ضعف خاصة بسبب أصلهم العرقي أو الطائفي أو حصولهم على المساعدة والخدمات أو وضعهم الاجتماعي والاقتصادي[10]. كما ينبغي أن تحظى احتياجات السكان المضيفين في مناطق النزوح أو العودة أو أعادة التوطين بالاهتمام حيث إن موارد تلك المجتمعات عادة ما يتم التشارك فيها مع الأشخاص النازحين داخلياً .

شكل (1) أصناف النازحين داخلياً

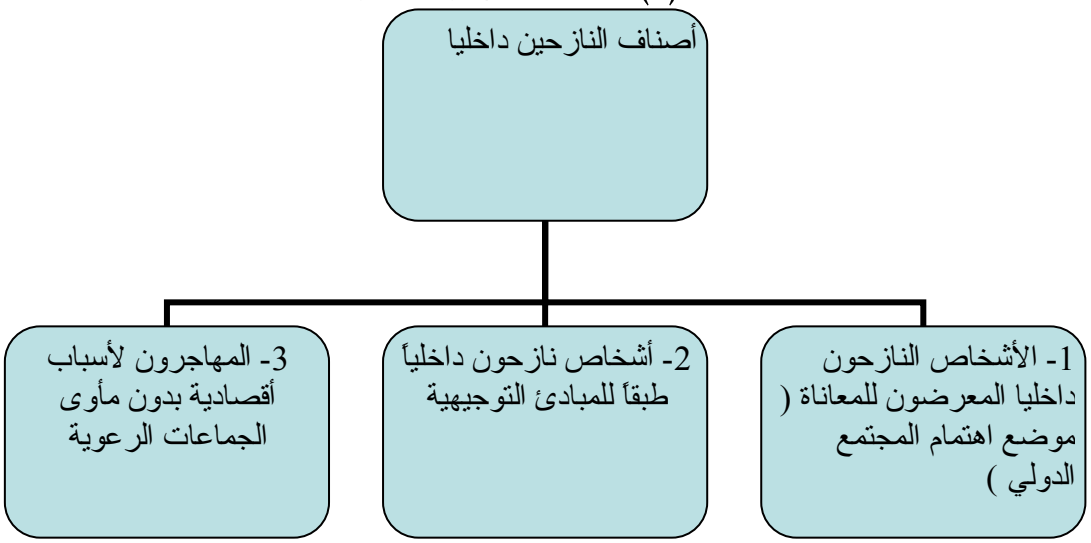

هنالك تباين في انتشار الأسر النازحة بشكل كبير في مختلف المدن في العراق وخاصة منطقة الدراسة ، حيث توجد بعض المدن التي تعاني بها نسبة قليلة من الأسر من أشكال الحرمان من المأوى أو أنه قد توجد العديد من الأسر التي تعاني من شكل واحد فقط من الحرمان والذي يحول دون حصولهم على المأوى الملائم أو الخدمات الصحية أو التعليمية أو الاجتماعية والاقتصادية الخ ، في حين توجد مدن أخرى تعاني غالبية الأسر من كافة أشكال الحرمان مما يهدد الصحة والسلامة والرفاهية لسكانها ، ولابد هنا الإشارة إلى إن منطقة الدراسة وبعد عام 2006، والأحداث الطائفية التي تعرض لها العراق بصورة عامة ، كانت منطقة الدراسة من المدن العراقية التي استقبلت عدد كبير من الأسر النازحة إلى قضاء الصدر من مختلف المحافظات والمناطق المحيطة بالقضاء ما يقارب (5000) أسرة .[11]

وهذه الأسر النازحة جزء منها سكنت في المناطق العشوائية في القضاء وعرفت باسم (التجاوزات) والجزء الآخر أستأجر دوراً سكنية داخل مدينة الصدر وسكنت فيها ، ولقد حصلت تلك الأسر على دعم مادي ومعنوي من المؤسسات الحكومية متمثلة بالمجلس البلدي لقضاء

الصدر والدوائر البلدية التابعة له كما كان هناك دوراً لوزارتي الهجرة والمهجرين والعمل والشؤون الاجتماعية في إعطاء بعض الأسر النازحة قروض وإعانات مادية الهدف منها أنشاء مشاريع صناعية تساهم في رفع مستواهم الاقتصادي وتؤمن لهم سبل العيش الكريم وكان مجموع تلك الأسر في القضاء (1500) أسرة .[12] تلقت دعم من وزارة الهجرة والمهجرين ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية وكذلك من المجلس البلدي المحلي في القضاء و مؤسسات المجتمع المدني لذا تم اختيار عينة للدراسة في هذا البحث وفقاً لتلك الأسر المشمولة بالمساعدات والدعم لإنشاء تلك المشاريع.

4- التوزيع الجغرافي للصناعات الصغيرة في منطقة الدراسة

هذا الجزء يتناول دراسة التوزيع الجغرافي للصناعات الصغيرة في مدينة الصدر و معرفة أهم المناطق التي تتركز فيها الصناعة و تضم مدينة الصدر (1150) مصنعاً أو ورشة صغيرة استوعبت 2781 عاملاً تمثل (14%) و (7,6 %) من إجمالي عدد المصانع الصغيرة في مدينة بغداد وتوظف معظم هذه الصناعات في أغلب مناطق المدينة ، وذلك لتوفر ما تحتاج إليه من مواد أولية وعمال وعوامل أنتاج أخرى ووسائل نقل .

تتوزع الصناعات الصغيرة بمنطقة الدراسة على عشرة صناعات وحرف رئيسية تتصدرها الصناعات الغذائية والمشروبات التي تبلغ نسبتها حوالي (22%) من إجمال عدد المنشآت الصغيرة في المدينة ، مثل ذلك المخابز والمطاحن يليها صناعة الملابس والخياطة بنسبة (20%) ثم ورش الصيانة والخدمات الصناعية في المرتبة الثالثة بنسبة (18%) في حين جاءت الصناعات المعدنية في الترتيب الرابع مثلت نسبته (16%) ، وقد استحوذت تلك الصناعات أعلاه على أكثر من ثلثي المصانع الصغيرة في المدينة ، لاحظ جدول (2).

وصلت الصناعات الخشبية والأثاث وتصليحها بالمرتبة الخامسة بنسبة بلغت (13%) من جملة المصانع في حين احتلت الصناعات الإنشائية الترتيب الأخير بنسبة (11%) من جملة إعداد المصانع الصغيرة في منطقة الدراسة .

جدول (2)

التوزيع النسبي للصناعات والحرف الصغيرة للأسر النازحة في قضاء الصدر لعام 2013 .[13]

نوع الصناعات الصغيرة	نسبتها من القضاء %
1- الصناعات الغذائية والمشروبات الغازية	22
2- صناعة الملابس والخياطة	20
3- ورش الصباغة والخدمات	18
4- الصناعات الخشبية و الأثاث	13
5- الصناعات المعدنية	16
6- الصناعات الإنشائية	11
المجموع	%100

5- مصادر تمويل مشاريع الصناعات الصغيرة :-

هناك ثلاثة مصادر لتمويل المشاريع الصناعية الصغيرة في منطقة الدراسة هي :-

ا-التمويل الذاتي :-

تعتمد العديد من المنشآت صغيرة الحجم في الجزء الأكبرالدراسة:ها على الموارد الذاتية لأصحابها الذي يعتمد على المدخرات الصغيرة جداً لأفراد العائلة أو الأصدقاء حين يلجأ أحدهم إلى طلب مشاركة معه في مشروع ما .

ب-التمويل من الجهات غير الحكومية :

توجد بعض الجهات غير الحكومية التي تقدم القروض من أجل أنشاء مشاريع الصناعات الصغيرة في منطقة الدراسة ولاسيما الأسر النازحة مثل منظمات المجتمع المدني والمصارف الأهلية والتجارية والمؤسسات الأجنبية فضلاً عن دعم المراجع و الحوزات العلمية .

ت-التمويل من الجهات الحكومية :

في إطار برنامج لمساعدة الصناعات عامة ولاسيما الصغيرة منها تستطيع المنشأة أن تحصل على قروض ميسرة من المصرف الصناعي الذي تم أنشاؤه في خمسينيات القرن الماضي الذي كان له آثار جيدة على الصناعة في البلاد يضاف إلى ذلك القروض المقدمة من قبل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية للعاطلين عن العمل من أجل إيجاد فرص عمل وفيها إنشاء ورش أو معامل صغيرة فضلاً عن المساعدات والقروض التي منحتها وزارة الهجرة والمهجرين للعوائل النازحة من أجل توفير الدعم لها . [14]

6- المشاريع الصناعية الصغيرة الممنوحة قروضاً في منطقة الدراسة :

بدا النشاط الفعلي في منح القروض من أجل أنشاء المشاريع الصناعية الصغيرة للأسر النازحة بصدور القرار رقم (30) لسنة 2007 والخاص في تمويل المشروعات الصغيرة على شكل قروض صغيرة بدون فائدة وفترات تسديد مناسب ، بهدف توفير فرص العمل للحد من مشكلة البطالة من جهة ورفع مستوى ألمعاشي من جهة أخرى

بلغ عدد المشاريع الصناعية الصغيرة التي أقيمت من خلال استلام القروض الممنوحة من خلال وزارة العمل والشؤون الاجتماعية أو وزارة العمل الهجرة والمهجرين أو القروض التي يقدمها منظمات المجتمع المدني والحكومات المحلية (123,880) مشروعاً صناعياً في عموم محافظة بغداد ، حازت مدينة الصدر على 1500 مشروعاً صناعياً بنسبة (11%) من أجمال المصانع المستفيدة بالقروض على مستوى المحافظة ، في حين بلغت عدد المشاريع الصناعية التي نالت قروضاً التابعة للأسر النازحة (151) مشروعاً بنسبة (8,4%) من أجمالي

المصانع المستفيدة من القروض على مستوى مدينة الصدر وشكلت ما نسبته (49%) من إجمالي المصانع الصغيرة التابعة للأسر النازحة المبحوثة في منطقة الدراسة .

وأهم الصناعات التي نالت قروضاً أو دعماً حكومياً أو حديثاً في منطقة الدراسة الصناعات الغذائية والمشروبان حيث حصلت على (21%) من أجمال القروض الممنوحة للصناعات الصغيرة أنظر الجدول (3) ، تلتها الصناعات المعدنية بنسبة (18%) ، تلتها الخدمات الصناعية بنسبة (16%) في حين حصلت الصناعات الخشبية والأثاث على (14%) ، ثم حصلت الملابس والخياطة على نسبته (12%) حيث حصلت تلك الصناعات مجتمعة على (81%) من المشروعات الممنوحة قروضاً في منطقة الدراسة في حين حصلت الصناعات الإنشائية والصناعات البلاستيكية على(19%) المتبقية من المشاريع المدعومة

جدول (3)

الدعم المقدم إلى المشروعات الصناعية الصغيرة في قضاء الصدر لعام 2013 . [15]

نوع الصناعة	نسبة الدعم
1- الصناعات الغذائية والمشروبات	21
2- الصناعات المعدنية	18
3- الخدمات الصناعية	16
4- الصناعات الخشبية و الأثاث	14
5- صناعة الملابس والخياطة	12
6- الصناعات الإنشائية والبلاستيكية	19
المجموع	**100**

7 –دور الصناعات الصغيرة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للأسر النازحة:_

تؤدي الصناعات الصغيرة دوراً مهماً في التنمية الميدانية والاقتصادية في مدينة الصدر عموماً ولاسيما للأسر النازحة ، حيث تعد واحدة من أهم الركائز التي تعتمد عليها لرفع المستوى ألمعاشي للأسر النازحة لكونها مصدراً أساسياً في زيادة الدخل للسكان وتوفير فرص العمل كما تلبي الكثير من الاحتياجات الفردية للسكان فضلاً عن كونها مجالاً خصباً لجذب مدخرات الأسر واستخدامها استخداما منتجاً .

ويظهر دور الصناعات الصغيرة في رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي في منطقة الدراسة في النقاط التالية التي بنتها نتائج الدراسة الميدانية .

7-1 إيجاد فرص العمل والحد من مشكلة البطالة:

أسهمت الصناعات الصغيرة في مواجهة مشكلة البطالة بصورها المختلفة لما تتميز به من خصائص تجعلها أكثر فاعلية في استيعاب فائض العمل حيث أتاحت فرص عمل حقيقية وسريعة في أنشطة عديدة الذي أسهم في التغلب نسبيا على بعض المشكلات الاقتصادية والاجتماعية ، ولاسيما أن غالبية هذه الصناعات تعتمد على العمل اليدوي مثل صناعة الأثاث

والحدادة والصيانة وبذلك امتصت نسبة لا بأس بها من القوى العاملة العاطلة في منطقة الدراسة بكافة مهاراتها ومستوياتها الإنتاجية والتعليمية حيث بلغت نسبة البطالة في مجتمع الدراسة حوالي (25%) في عام 2010 ، في حين بلغت نسبتها (8%) في عام 2012. [16]

يلاحظ ذلك أنها تراجعت بشكل كبير وبنسبة بلغت مقدارها (65%) ويعزى هذا الانخفاض إلى ما وفرته تلك الصناعات الصغيرة في منطقة الدراسة فرص عمل حقيقية بعد أن تبين لدى الشباب أنه لا توجد فرص عمل حقيقية في القطاع العام

7-2 زيادة الدخل :-

أدى انتشار الصناعات الاجتماعية: ناطق عديدة في مدينة الصدر إلى زيادة دخل العاملين بها ورفع مستوى ألمعاشي للأسر النازحة حيث أظهرت الدراسة الميدانية أن متوسط دخل الأسرة اختلف ما قبل العمل في تلك الصناعات وبعدها لاحظ الجدول رقم (4،5) حيث تبين لنا أن عدد الأسر التي يبلغ مقدار دخلها 850 ألف دينار فأكثر بلغت نسبتهم (35%) بعد أن كانت (24%) وهذا ينطبق على باقي مقدار الدخول كما موضح في الخريطة (2)

7-3 تحقيق التنمية الاجتماعية :

قامت الصناعات الصغيرة من تنمية القدرات الذاتية للأفراد من خلال الدورات التي أقامتها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية (مركز التأهيل والتدريب) لأصحاب المشروعات الصناعية في النواحي التنظيمية والفنية.

كما أسهمت الصناعات الصغيرة اجتماعيا في محاربة أنماط السلوك الاجتماعي غير السوي الذي تعانيه فئة العاطلين عن العمل من خلال توفير فرص عمل تبعدهم عن تلك الأمور . [17]

جدول (4)

التوزيع النسبي لدخل الأسرة النازحة قبل التهجير إلى قضاء الصدر

قضاء الصدر	250ألف	%	450ألف	%	650ألف	%	850ألف فأكثر	%
حي الصدر	22		16		25		20	
حي أشبيليه	23		13		17		17	
حي الثورة	22		17		18		15	
حي القدس	20		19		17		19	
المجموع	87	29	65	21	77	26	71	24

جدول (5)

التوزيع النسبي لدخل الأسرة النازحة ما بعد التهجير إلى قضاء الصدر

قضاء الصدر	250ألف	%	450ألف	%	650ألف	%	850ألف فأكثر	%
حي الصدر	17		13		40		35	
حي أشبيليه	4		12		20		29	
حي الثورة	10		11		18		18	
حي القدس	15		14		21		23	
المجموع	46	15	50	17	99	33	105	35

* المصدر : الدراسة الميدانية .

خريطة (2)

التوزيع النسبي لدخول الأسر النازحة قبل وبعد التهجير إلى قضاء الصدر .

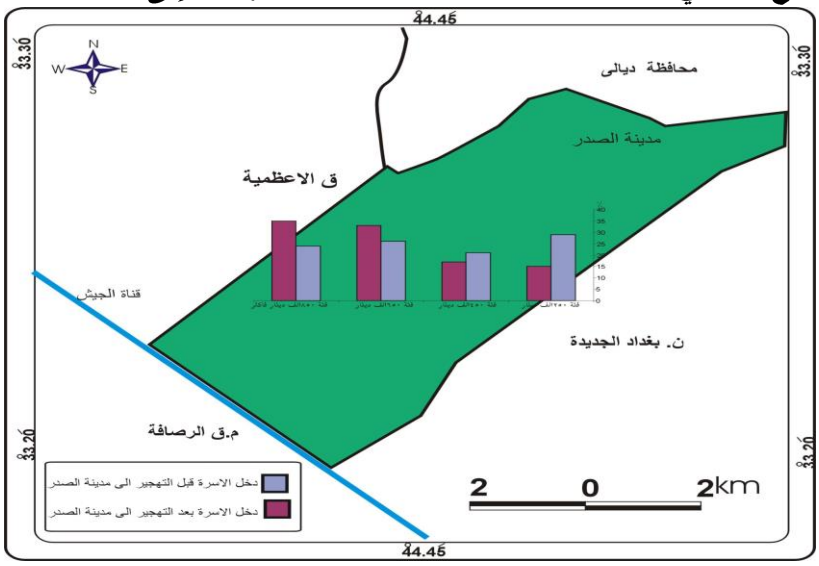

المصدر : الجدول الإقليمية:

4-7 تحقيق التنمية الإقليمية :-

أتسمت الصناعات الصغيرة بالانتشار الجغرافي والتوالف الدراسة أحياء مدينة الصدر الأمر الذي يحقق عدالة وتنمية إقليمية من خلال توفير بديل محلي لكثير من السلع المستوردة وكذلك الحد من الهجرة التي يمارسها بعض السكان التي تخلو من فرص العمل التي عالجتها الصناعات الصغيرة من خلال استقطابهم نسبة كبيرة من القوى العاملة المحلية .

8-المشاكل التي تواجه الصناعات الصغيرة في منطقة الدراسة :

على الرغم من ما وفرته الصناعات الصغيرة من دعم وتأهيل ورفع للمستوى الاقتصادي و الاجتماعي للأسر المبحوثة إلا أنها تعاني من جملة مشكلات هي :-

1- مصاعب التمويل :

تواجه الصناعات الصغيرة صعوبة الأولية: حيث تبين أن (53%) من المنشآت الصناعية الصغيرة الممولة من القروض تواجه مشكلات في عدم كفاية المبالغ من أجل تحديث وأدامته الآن المصانع الصغيرة وبالتالي تقليل حجم الطاقة الإنتاجية وتقليل جودتها أنظر الجدول(6) .

2- ارتفاع أسعار الطاقة والمواد الأولية :-

تواجه معظم الصناعات الصغيرة في منطقة الدراسة مشكلة ارتفاع أسعار الوقود لإنتاج الطاقة الكهربائية سواء كان الديزل منها أو المولدات الخاصة من ناحية وانقطاع التيار الكهربائي من ناحية أخرى ، فنلاحظ من الجدول (6) بلغت نسبة هذه المشكلة (24%) من مجموع المشاكل التي تواجه المشروعات الصناعية الصغيرة فضلاً عن ارتفاع أسعار الخامات المستوردة التي تشكل حوالي (40%) من جملة المواد الأولية الداخلة في الصناعات الصغيرة في منطقة الدراسة .

3- مشكلة التسويق :-

تعاني الصناعات الصغيرة من عدم كفاءة التسويق في السوق الداخلية ويرجع ذلك للمنافسة الشديدة التي تواجهها من قبل السلع المستوردة التي تمتلئ بها الأسواق وخاص القادمة من الصين لانفتاح السوق على الاستيراد وعدم وجود الحماية الكمر كية فضلاً عن تفضيل بعض المستهلكين لبعض المنتجات والسلع المستوردة الأجنبية ، لذا شكلت هذه المشكلة نسبة (13%) من مجموع المشاريع الصناعية الصغيرة للأسر النازحة إلى القضاء ، أنظر الجدول (6) .

4- الكثير من المشاريع الصناعية الصغيرة تم أنشاؤها خارج المناطق الصناعية والذي يقلل من توافر المعوقات الأساسية لقيام الصناعية ويبعدها عن تحقيق التكامل أو الترابط مع بعضها من ناحية ومع الصناعات الأخرى من ناحية أخرى هذا جانب ومن جانب آخر أغلب الصناعات تم أنشاؤها داخل الأحياء السكنية بشكل عشوائي مما يؤدي إلى تلوث البيئة المحيطة بتلك المصانع حيث ينتج عن بعض الصناعات ملوثات هوائية وأخرى مخلفات سائلة وأخرى صلبة فضلاً عن التلوث الضوضائي أحد أهم أشكال التلوث البيئي الناجم عن الصناعات الصغيرة في منطقة الدراسة وبلغت نسبة هذه المشكلة كما هو موضح في جدول (6) حوالي (10%) من مجموع المشاكل التي تواجه المشاريع الصناعية التي تقومها الأسر النازحة في القضاء .

جدول (6)

التوزيع النسبي للمشكلات التي تواجه المشاريع الصناعية الصغيرة في قضاء الصدر للأسر النازحة .

نوع المشكلة	نسبتها في القضاء %
1- مصاعب التمويل	53
2- ارتفاع أسعار الطاقة والمواد الأولية	24
3- تصريف المنتجات والتسويق	13
4- عدم توفر المقومات الأساسية في المنطقة لإنشاء المشاريع الصناعية	10
المجموع	100

* المصدر :- الدراسة الميدانية .

الخاتمة

1- النتائج

نستنتج من دراسة الصناعات الصغيرة في مدينة الصدر بأن هذه النشاط يشكل أهمية كبيرة في المدينة حيث بلغ عدد المنشآت الصناعية (1500) مصنعاً وتميزت الصناعات بالانتشار المكاني في أحياء المدينة وتحقق الصناعات دوراً أساسياً في امتصاص نسبة من العمال وخفض معدل البطالة ورفع مستوى الدخول لأبناء المدينة ولاسيما الأسر النازحة إليها ، تواجه الصناعات العديد من المشاكل وأهمها مشكلة التمويل غير الكافي فضلاً عن مشاكل عدم القدرة على المنافسة لافتتاح الأسواق أمام السلع المستوردة .

2-التوصيات :

لكي تقوم الصناعات الصغيرة بدورها في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في منطقة الدراسة نوصي بما يلي :

1- متابعة القروض الممنوحة والمشاريع المقامة بها لعدم تمويل تلك القروض إلى جانب آخر غير إنتاجي .
2- توفير الدعم من خلال توفير مستلزمات الانتاج من غير رأس المال من وقود ومواد أولية وسوق لتصريف تلك السلع والمنتجات .
3- أنشاء مصارف خاصة فقط للصناعات الصغيرة وزيادة فاعلية المصرف الصناعي وزيادة رأس ماله .
4- تقليل الروتين والمعاملات من اجل الحصول على القروض وتصميم تلك التجربة على جميع من يرغب في أنشاء أو تطوير صناعة محلية دعم للصناعة الوطنية .

الهوامش :

(1) وسن كريم عبد الرضا ، العلاقات المكانية بين نمو السكان وظاهرة الفقر : دراسة مقارنة بين قضاء الصدر والكرخ للمدة (1987–2010) ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية /أبن رشد ، جامعة بغداد ، 2011 ، ص 7 .

(2) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الإحصائية السنوية ، 2012، الإحصاء الصناعي ،ص 210.

(3) المجموعة الإحصائية السنوية لعام 2012 ، الإحصاء الصناعي ، ص210.

(4) عبد الرحمن يسري أحمد ، الصناعات الصغيرة في البلدان النامية ، جدة ، 2000، ص21.

(5) عبد الله بن حمد الصليح ، الصناعات الصغيرة في السعودية ، كلية الآداب ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، 2011، ص18.

(6) الموقع على شبكة الانترنت WWW.brooking .edu/fb/projects/idp/articles/index .htm

(7) الموقع على شبكة الانترنت www.ohchr.org/english/about/publications/docs/train7-d/polc/ انظر الفصل (11) .

(8) Findlay ,A, population and Development in the third world , Methuen, London,1987.p25.

(9) ذياب عيوش ، نحو سياسة سكانية وطنية في فلسطين ، المؤتمر الفلسطيني للسكان وتنظيم الأسرة ، القاهرة ،1994،ص75.

(10)ذياب عيوش ، نحو سياسة سكانية وطنية في فلسطين ، المصدر نفسه , ص33

(11) المجلس البلدي ، قسم المهاجرين ، شعبة الحاسبة الالكترونية ، بيانات غير منشورة لعام 2013.

(12) المصدر نفسة.

(13) المصدر بالاعتماد على الدراسة الميدانية ملحق رقم (1) .

(14) وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، دائرة التخطيط والمتابعة ، قسم الإحصاء ، مقابلة مع مدير قسم الإحصاء (الخاصة بدعم الأسر النازحة إلى محافظة بغداد / مدينة الصدر .

(15) المصدر ، ملحق رقم (2) .

(16) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الإحصائية السنوية 2012، الإحصاء الصناعي جدول (15/4)، ص 216 .

(17) مقابلة مع مدير قسم التشغيل والشؤون الاجتماعية ، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، دائرة التخطيط والمتابعة ، تاريخ المقابلة (2012/12/25) الساعة العاشرة صباحاً .

المصادر :

1- أحمد ، عبد الرحمن يسر ، الصناعات الصغيرة في البلدان النامية ، جدة ،2000.

2- الرضا ، وسن كريم عبد ، العلاقات المكانية بين نمو السكان وظاهرة الفقر :دراسة مقارنة بين قضاء الصدر والكرخ للمدة (1987–2010) ، أطروحة دكتوراه كلية التربية /ابن رشد للعلوم الانسانية ، جامعة بغداد ، 2011 .

3- الصليح ، عبد الله بن حمد ، الصناعات الصغيرة في السعودية ، كلية الآداب ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، 2011 .

4- عيوش ذياب ، نحو سياسة سكانية وطنية في فلسطين ،المؤتمر الفلسطيني للسكان وتنظيم الأسرة ، القاهرة ، 1994.

5- بلدية مدينة الصدر ، قسم التصاميم الهندسية ، شعبة GIS ، خريطة قضاء الصدر لعام 2010.
6- المجلس البلدي لقضاء الصدر ،قسم المهجرين .
7- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركز للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة السنوية 2012.
8- وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، دائرة التخطيط والمتابعة ، قسم الإحصاء .
9- الموقع على شبكة الانترنت :-
-www.brookings.edu/fb/projects/idp/articles/index.htm
www.ohchr.orglenglish/about/publications/docs/brain/pdf/10أنظر الفصل (11) .
10- Findlay .A, population and Development in the third world, Methuen, London, 1987

Abstract

This research aims to identify the role of small-scale industrial projects to raise the standard of living for a family displaced in in the district of al-Sadr and contrast within the city's neighborhoods.

The small industries, the foundation stone in the process of industrial development and the intervention of small industries as a process essential in workshops manufacturing where they appear and increase its importance in developing countries , including Iraq through their contribution and effective role in strengthening and diversifying the industrial structure and supports the visit of industrial production and achieve a balance in development between urban and rural areas through the distribution spatial projects in cities and rural areas and improve access and encourage private savings are therefore solutions essential to absorb the workforce and raise the standard of living and reduce unemployment Hence , these industries play a prominent role in raising the standard of living for the displaced families across these different industries , so this study comes within this framework, and in particular that the state is interested in its plans to support small-scale industrial projects to raise the potential of these families and this becomes the next stage one of the main pillars of industrial development in the country .

From here, the question is asked about the contribution of small-scale industrial projects to raise the standard of living of the displaced families and whether the existing projects effective in a particular activity.